

هدنات اليمن حملة علاقات عامة

■ **حميدي العبدالله**

هذه هي الهدنة الثالثة التي يعلن عنها في اليمن، ولكن مصير الهدنة الثالثة لن يختلف عن مصير سابقتها. أمّ لم يتمّ احترامها حتى لساعات قليلة.

أسباب الهدنات الثلاث كانت من قبل المملكة العربية السعودية عبارة عن حملة علاقات عامة هدفها امتصاص الغضب اليمني والدولي.

الهدنة الثالثة كانت مبرراتها لا تختلف عن الهدنتين السابقتين، فاليمينيون يقولون إنّ السعودية أعلنت عن الهدنة لأسباب ثلاثة:

السبب الأول، تحول الانتباه السياسي والإعلامي من التركيز على سقوط المدنيين في الغارات التي يشنها الطيران السعودي، ولا سيما الغارة التي استهدفت مدينة تعز، لقطع الطريق على أيّ إدانات واستنكارات دولية لما يجري، وفعلاً أدّى الإعلان عن هدنة جديدة، إلى تحويل الاهتمام الإعلامي عن الحديث عن الخسائر في صفوف المدنيين إلى الحديث عن الهدنة ومدى قابليتها للتنفيذ، وقد نجحت نسبياً حملة العلاقات العامة على هذا الصعيد.

السبب الثاني، الحوّل دون تبلور مبررات تدفع اليمينيين إلى اتخاذ قرارات استراتيجية، ومعروف أنّ القيادات اليمنية وعلى رأسها السيد عبد الملك الحوثي، زعيم حركة أنصار الله، هدّوا باللجوء إلى خيارات استراتيجية إذا ما استمرت الغارات السعودية على اليمن، وتتراوح هذه الخيارات بين إعلان حكومة وسلطة رئاسية جديدة في اليمن وبين هجوم عسكري بري واسع على مواقع الجيش السعودي في مناطق جيزان ونجران وعسير والاستيلاء عليها، أو على الأقل نقل نقل الحرب إلى داخل الأراضي السعودية.

السبب الثالث حملة المملكة العربية السعودية على إعلان الهدنة، وفق تفسير اليمينيين لها، هو ذاته السبب الذي دفع الأمم المتحدة لإعلان عن الهدنة الثانية، أيّ تأكيد جميع الأطراف موافقتها عليها ليتبيّن لاحقاً أنّ موافقة الرياض جاءت في سياق محاولة لخلق حال من الاسترخاء في صفوف الجيش اليمني واللجان الشعبية، والقيام بهجوم واسع في مدينة عدن أدّى إلى السيطرة على مناطق واسعة من المدينة كانت خاضعة لسيطرة الحوثيين والجيش اليمني.

هذه هي الأسباب الثلاثة التي كانت خلف الهدنات الثلاث، لأنّ الهدنة الأولى التي جرى التعبير عنها بالإعلان عن انتهاء «عاصفة الحزم»، وبدء «عملية إعادة الأمل» أيضاً كانت في سياق مماثل في حينها، حيث كان أنصار لله والجيش اليمني مستعدّون لتوسيع نطاق الحرب إلى داخل الأراضي السعودية، وجاء الإعلان عن إنهاء «عاصفة الحزم» ليعيد خلط الأوراق ويجهض التعبئة التي كانت تمهّد لاحتمال شنّ اللجان الشعبية والجيش اليمني هجوماً على الأراضي السعودية المحاذية لليمن في المقاطعات التي كان حولها نزاع بين اليمن والسعودية تمّت تسوية في عهد الرئيس علي عبد الله صالح.

لا شك أنّه من الآن وصاعداً بات من الصعب الإعلان عن أيّ هدنة إنسانية، لأنّ هذه العملية فقدت مصداقيتها، ولم يعد ثمة مجال لوقف ما يجري في اليمن إلا عبر اتفاق سياسي ينهي الحرب بشكل كامل.

سقوط السلطنة العثمانية

على التراب السوري العراقي ...

■ **سعد الله الخليل**

من جديد تداعب المناطق العازلة في سورية أحلام ومخيلة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وعاد يرسم في مخيلته خرائط ومخططات حظر الطيران على الأراضي السورية، ومعها بدأ صوته يعلو في السر والعلن عن فرض تلك المناطق ومزاها الاستراتيجية والإنسانية التي طالما حرص عليها السلطان «الإخواني» كل الحرص، ففتح لاجل عيون السوريين مخيمات!، وليضمن لهم معيشة كريمة نقل مصانع حلب ليؤمّن السوريين لعمق عيشه خلال!، وبحسب أنباء عن أردوغان سنؤمّن تلك المناطق عودة كريمة لمليون وسبعمئة ألف لاجئٍ سوريٍ إلى الأراضي السورية، وربما تحت هذا العنوان يدقّ أردوغان أبواب الساعين لإرقاة الدم السوري وتأجيج نيران الحرب فيها أكثر فآكثر، عله يسمع ما يطلع صدره وتكون النتائج مخالفة للمرات السابقة التي خيبت أماله، وعادت لتخبّث ذلك الأمل مع رفض واشنطن الفكرة ونفي الناطق باسم الخارجية الأميركية جون كيري أيّ اتفاق بين تركيا والولايات المتحدة حول منطقة آمنة في سورية، وإعلان حلف شمالي الأطلسي «ناتو» الذي يضمّ تركيا عدم السير في فكرة المناطق العازلة، ورغم فشل أردوغان في المرات السابقة بنيل دعم لفكرته يبدو أنّ سلطان الأستانة الجديدة عوّل على جملة متغيّرات دفعت له العودة لترداد أسطوانته المخالقة حول المناطق العازلة سورية.

في الشكل يبدو تعبير «سروج» البوابة التركية والذريعة لإطلاق يد قواتها على الحدود السورية وفي الداخل العراقي، ونسف العملية السياسية مع الأكراد نظراً لتغيير موازين القوى ومعدلات التفاوض التي طالما أرادها أردوغان لصالحه ليمارس سياسة التقليل والتسيو، فأثّر العودة إلى سياسات التصعيد التي تضمن له اللعب على وتر القومي اللبناني لاستبعاد بعض من شعبيته التي أظهرت الانتخابات الأخيرة حجمها الحقيقي، فكان لا بدّ من شنّ غارات ضدّ من يصغفهم جبار هبابيّ حزب العمال الكردستاني، ولم يجد من يؤيد خطوته سوى رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني، الذي وجد ضالته من ضرب مسلحي العمال الذين باتوا يشكلون خطراً على وجوده ونفوذه السياسي الكردي، خاصة بعد الانتخابات البرلمانية التركية الأخيرة والتي اندثت حزب الشعوب الديمقراطية قبة البرلمان بممثلي وازن في المركز الثالث، وهو ما يعني ظهور قيادات كردية قد تتسيّد المشهد السياسي في قاداتم الأيام خارج خط البرزاني وهو ما أثار حفيظة أردوغان فلوّح ببعض القضاء ومدد برقع الحصانة البرلمانية عن نواب حزب «الشعوب الديمقراطية» بثمة دعم منظمات إرهابية.

ليس من باب المصادفة التصعيد التركي المتزامن حيال سورية والعراق، فالمخطط التركي كشف عنه ثعلب السياسة الأردوغانية. ورأسم خطواتها رئيس الحكومة أحمد داوود أغلو الذي أكد عبر صحفية «حرييت» أنّ حضور تركيا القادم سيغيّر في نتائج اللعبة باستخدام قواتها في العراق وسورية وفي المنطقة»، مطالباً الدول بمراجعة مواقفها طبقاً لتلك النتائج، وهو ما يؤكد السعي التركي لتصدير الأزمة الداخلية إلى الجوار السوري والعراقي لإعادة استثمارها في الانتخابات المبكرة التي بات لا مفرّ منها. في ظل رفض الأطراف التركية الشراكة الحكومية مع حزب العدالة والتنمية الجناح التركي لتنظيم «الإخوان المسلمين».

أمام وضوح المشهد التركي والذي لم يخف عن الرؤية السورية والعراقية يوماً، بدا جلياً أنّ التنسيق السوري العراقي يقطع الطريق أمام المشاريع التركية، وفي هذا السياق تأتي زيارة قانع الفياض مستشار الأمن الوطني إلى دمشق كمبعوث لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، للتنسيق في مجابهة الإرهاب المشترك المتمثل على الأرض بالتنظيمات الإرهابية ذات الانتشار على مساحة البلدان، ومشاريع القضاء السياسي المرتبطة بالأرض والذي تبدو تركيا أكبر منصاته والساحة العملائية الكبرى للمشروع المعادي لسورية والعراق والمنطقة، مناصت ومشاريع لم تال جهداً عن العبث في أمن المنطقة لتدمير مقدراتها والسيطرة عليها.

وحدة التنسيق السوري العراقي كنتاجاً لتنسيق محور المقاومة في المنطقة الكفيل بإسقاط أحلام قبضة أردوغان بضرب سورية والعراق، ومعها تسقط محاولة السلطان الجديد العودة إلى المشهد السياسي من جديد.

سورية والعراق تنهيان عهد أحياء السلطنة العثمانية فهل تشهد بلاد الأناضول عصر الاتاتورية الجديد؟!

«توب نيوز»

حمص عاصمة الحرب والسلام

– أكتب بعد العودة من محاضرة في جامعة «البعث» في حمص بدعوة من فرع حزب البعث ورئاسة الجامعة وجولة مع محافظ حمص الصديق طلال بربازي في الأحياء القديمة والمساجد والكناشش التي دمّرت وبتيتّم ترميمها.

– حمص بين البحر المتوسط وليبّان والعراق ومدى حماة وحلب والرقه، ومن صحرانها عبر تدمر الحسكة ودير الزور، ومن يسكها يسك الجغرافيا السورية.

– في حمص تجمع من مكونات سورية وطوائفها، ويسعى إلى تفتيتها هو لإخال سورية في أتون حرب أهلية بين الطوائف والمذاهب.

– عبر حمص رسمت ممرات خطوط أنابيب النفط والغاز.

– دارت رحى الحرب لإسناك حمص وقتلت وعادت حمص إلى حضن الدولة وتتواصل بالزمن أمام مساعي المصلحات والتسويات مع استعدادات الجيش للحسم بين الوعر وتدمر.

– حامية الناس ودرجة حرية القول واهتمام الدولة بالمصلحات والعمران تحمل الأمل.

– حمص تقدّم لسورية نموذجاً يقول بسقوط مشروع التفتيت وحتمية الاحتماء بمشروع الدولة.

– فحاجة حمص أن قطع المسافة للوصول إليها من دمشق لا يتعدّى الساعة ونصف الساعة، ويلايَ فلق أمني وجيوبوية الحياة فيها تبتشر رسالة أهلها للسوريين والخارج أننا بالف خير.

التعليق السياسي

البناء

الطائف ـ الإصلاحات السياسية

■ **حسين ماجد**

يتابع الأستاذ حسين ماجد في هذه الحلقة مناقشة تفاصيل الإصلاحات السياسية التي وردت في اتفاق الطائف ...

ج – رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة، يمثلها، ويتكلم باسمها، ويُعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء، ويمارس الصلاحيات الآتية:

- يرأس مجلس الوزراء.
- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة، ويوقّع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيل الثقة، ولا بعد استقالتها، ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.
- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.
- يوقع جمع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.
- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.
- يدعو مجلس الوزراء للاعتقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمّنها.
- وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصلي للجلسات.
- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي توجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.
- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.
- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

من المستنفاً ما، والعفيد أيضاً، الإشارة إلى أنّ الفقرات الواردة أعلاه، قد اندخلت جميعها في صلب الدستور اللبناني بتاريخ 21 أيلول من العام 1990.

لقد استحدث الفرنسيون منصب رئيس مجلس الوزراء، عام 1926، من دون ذكر الطائفة، وبعد الاستقلال، وانطلاقاً من «ميثاق العيش المشترك» أصبح هذا المنصب للطائفة السنية، ولا يزال، باستثناء ما حدث في عهد يشارة الخوري وأمين الجميل، حيث تولى كلّ من فؤاد شهاب ثم ميشال عون منصب رئيس الحكومة، وتحقيقاً لما لم يعلن عنه، وبعد اغتيال رينيه معوض، أول رئيس جمهوري في الطائف، طلب الرئيس الجديد (آنذاك) الياس الهراوي، من السوريين استبدال الرئيس الحص، بسبب خلافه معه، وهكذا تفهم السوريون سريعاً الأمر، وشكل الرئيس عمر كرامي حكومة «المصالحة الوطنية»، التي نالت الثقة بـ73 نائباً، وبعد أن أنجزت ما خطط لها، وعينت النواب، واكتمل العهد المقرّر، وضعت العراقيل أمامها، ورفع سعر الدولار إلى نحو 3000 ليرة لبنانية، فانسقطت الحكومة، وكلف رشيد الصلح بتشكيل حكومة تمهيدية، ولفترة قصيرة، التقى بعدها الرئيسان الهراوي ورفيق الحريري، وارتاح الأوصياء، وتقاوسوا بإنجاحهم، الاقتصاد، يعادل الأمن والسياسة، تمهيدا لذكر صلاحيات رئيس الحكومة، تنص الوثيقة على أنه يمثلها ويتكلم باسمها، بينما امتنع رئيس الجمهورية «رئيس الدولة» من هذا الحق، مع العلم أنّ مفهوم الحكومة، يطلق على من يتديرون شؤون الدولة، ابتداءً من رئيس الجمهورية وصولاً الى موظفي الإدارة العامة، وقد تجاوزت صلاحيات مجلس الوزراء.

ومن الممكن مقارنة هذه الصلاحيات كالآتي:

- رئاسة رئيس الحكومة لمجلس الوزراء قائمة، ولا يمكن لغيره أن يترأسها في حال غيابها.
- إن إجراء الاستشارات لتشكيل الحكومة، قد اقتصر على النواب فقط، ولم تحدد مهلتها، ولم تعتبر ملزمة، ولم يتبها التشاور مع رئيسي الجمهورية والمجلس النيابي، كل ذلك يحتاج إلى توضيح، وتبرير. أما القول بأن على الحكومة أن تتقدم ببيانها في مهلة ثلاثين يوماً فإنه يطرح السؤال التالي، ماذا يحصل إذا لم تتقدم به في الوقت المحدد لذلك؟ ومن المستحسن أيضاً استمرار الحكومة، القيام بواجباتها كاملة، حتى صدور مرسوم تشكيل حكومة جديدة ونيلها الثقة، لأن عبارة «بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال»، غير مقيدة زمنياً، ومجهولة المضمون.
- إن كلمة سياسة الحكومة هي عامة، والمعروض أن يعرض رئيس الحكومة الخطط، والبرامج، والمشاريع ويناقشها بحضور الوزراء أمام المجلس النيابي.
- المراسيم جميعها لا تصبح نافذة إلا بتوقيعه، وهذه الصلاحية لم تمنح لرئيس الجمهورية، والسؤال هو: ماذا يحصل إذا أصرت أكثرية مجلس الوزراء على إصدار مرسوم ويمنع هو عن توقيعه؟ هذا مع الإشارة الى مرسومين يوقعهما رئيس الجمهورية منفرداً «مرسوم منح العفو الخاص»، و«مرسوم منح الأوسمة»، وليس جميع المراسيم.
- أن ما ورد في في هذه الفقرة هو كلام مكرّر، لأنه كما ورد قبلها، يوقع رئيس الحكومة جميع المراسيم.
- الدعوة للاعتقاد الدوري لمجلس الوزراء هي حكماً من مهام رئيسه، ولكن من الذي يحق له طلب عقد جلسات استثنائية، إنه أنه حق للرئيس فقط؟ وهل يحق له عدم إدراج مواضيع، في جدول الأعمال، قديمها الوزراء؟ ولماذا يطلع رئيس الجمهورية على المواضيع، وليس على جدول الأعمال؟ وهل يوقع وحده فقط على «المحضر الاصولي»؟ كل هذه الأسئلة يمكن أن يجيب عليها نظام داخلي لمجلس الوزراء، يحدد المهام والصلاحيات والآليات، وهو غير موجود حالياً.
- إن متابعة أعمال لإدارات والمؤسسات العامة، بل الإشراف، والمراقبة، والتوجيه، منوطه أصلاً بأجهزة الرقابة الإدارية، والمالية، وهي التي تضمن حسن سير العمل.
- لم تحدّد هذه الفقرة من هي الجهات المختصة في الدولة، وما هو مضمون جلسات العمل.

أراء



6 - عبارة مكرّرة «ترؤس رئيس الجمهورية للجلسة» لماذا يترأس رئيس الجمهورية الجلسة بغياب رئيس مجلس الوزراء، ويمكنه ترؤسها بحضوره، وهل يختزل مجلس الوزراء برئيسه؟ وفي ما يتعلق بالإجتماعات الدورية لمجلس الوزراء هل هي ملزمة، ومحددة المدة، وهل هناك إجتماعات استثنائية، وما هي الشروط المطلوبة لعقدها؟ وماذا يحصل إذا لم يجتمع ولم يتكلم النصاب؟ أما عن اتخاذ القرارات بالتوافق، فهي بدعة، لأن القرارات تتخذ بالتصويت، بالإجماع، أو بأكثريّة الحضور، وليس ضروريا، اعتبار تعيين موظفي الفئة الأولى من المواضيع الأساسية، حرصا على استمرارية الإدارة. ويلاحظ عدم وجود أي دور لرئيس الجمهورية، حتى لو لم يحترم الدستور «عدم الدعوة لإجتماعات، عدم اكتمال النصاب»، ومرد ذلك لعدم وجود نظام داخلي يحدّد المهام والمسؤوليات.

هـ- الوزير

لم تحدّث الوثيقة سوى عن تعزيز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يُقال من منصبه الإ بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزح الثقة منه أفراديا في مجلس النواب.

إن ما ورد أعلاه هو كلام عام ومبهم من جهة تعزيز الصلاحيات، وغير قابل للتنفيذ من جهة إقالة الوزير، وذلك لعدم وجود وزير «إفريقيا» بل جماعيا، والإقالة تعني استقالة أو إقالة الحكومة. هذا مع الإشارة الى عدم ذكر الشروط الواجب توفرها في الوزير، وعدم تحديد الأسباب التي توجب إقالته.

و- استقالة الحكومة

واعبئارها مستقيلة وإقالة الوزراء

- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:
 - إذا استقال رئيسها.
 - إذا اؤقت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدّد في مرسوم تشكيلها.
 - بوفاة رئيسها.
 - عن بدء ولاية مجلس النواب.
 - عن بدء ولاية رئيس الجمهورية.
 - عن نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.
- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.
- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة اعتقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.
- لا بدّ من التذكير أيضاً بأنّ ما يتعلق بالوزير، وباستقالة الحكومة قد أصبحا في صلب الدستور، وما يميّنا من موضوع أسئلة الحكومة، هو أولا، إن دور نائب الرئيس، في حال استقالة الرئيس، أو عدم تمكنه من الحضور؟
- وثانيا في حال فقد رئيس مجلس الوزراء الأهلية والقدرة على متابعة صلاحياته، ولم يتقدم بمسألاته، في هذا الوضع، هل تعتبر الحكومة مستقيلة، ومن يقرّر ذلك؟ وما يقع استعمال كلمة «نزع الثقة من الحكومة»
- أما عن إقالة الوزير بمرسوم يوقع من الرئيسين، فلماذا يحدث إذا لم يوقعه أحدهما، خاصة إذا أصرّ مجلس الوزراء على قراره وفقا للدستور؟ وأخيرا ما هي المبرّرات والفائدة من اعتبار مجلس النواب في حالة اعتقاد دائم قبل أن يتمّ تكليف رئيس لتشكيل الحكومة؟

من العوّسّف أن تتمكن مجموعة قليلة، من اللبنانيين، من فرض ما اعتبرته إصلاحات، في هذه الوثيقة، ومن المحزن أنّ تتحوّل بقدرة قادر إلى دستور لا مثيل له أو يشبه أيّ دستور من دساتير العالم القديم والحديث ولن يكون له شبه أو مثل.

والى اللقاء لمتابعة ما تبقى من الإصلاحات السياسية، وبعض الإصلاحات الأخرى.

الإجتماعي المدني، تستطيع وسائل الإعلام ان تكشف الحقائق، وإن تنقل المعلومة الصحيحة للمواطن، بل تستطيع ان تصنع رأيا عاما حول قضية وطنية محلية، اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، بل يمكن ان تتحوّل هذه الوسائل إلى أداة تجييش وتحشيد أحيانا لصالح جهة ضدّ أخرى، كما يمكن ان يلعب على مستوى العلاقات بين الدول او بين هذه الدول وسبلانها... ولا شك أنّ الحرب الإعلامية بين طرفين من شأنها ضمن معادلات وحسابات معينة أن تحسم مصير الحرب كلها، أو أن تحقق مكاسب تقوية لصالح طرف معين، أو أن تظهر الحق وتزهق الباطل، أو أن تخلط الأمور والأوراق وتزيّف الوقائع والحقائق، وتحوّل الحق إلى باطل، والباطل إلى حق في بعض الحالات والمعادلات، وهذا البعد الأخير، ينسحب بصورة قوية على المشهد العربي الزاهن في ظل الثورات والحركات الشعبية العربية، وليس فقط على الصراع العربي-الصهوني، حيث لعبت وسائل الإعلام الصهيونية والأميركية والغربية في مراحل زمنية عديدة مثل ذلك الدور التضليلي التحريضي العدائي للحرب.

فمنذ الحرب الاميركية – البريطانية على العراق، ونحن امام اعلام حربي اميركي - «إسرائيلي»، فهل أصبح الاعلام الحربي، هو الاعلام السائد الذي يهيمن اليوم على المشهد العالمي في التعاطي والتعامل بين الدول؟ فكلّ دولة أجندتها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، ولها إعلامها أيضا الذي يسوق لهذه الأجندة، فهل نحن امام اعلام حربي فقط، بينما سقط واحتفى الاعلام المدني الذي يخدم المواطن ويربط ما يجري على الارض.

وعندما نذكر الاعلام الحربي لا بد من ذكر الاعلام «الإسرائيلي» الذي اتخذ من الاعلام الحربي سلاحه الحديث المتطور، فكانت الحرب الحيّشة ليس في

هي الثورة الوطنية التحرّرية والتخلص من الاستعمار العسكري المباشر.

أمام هذا المشهد غير المتجانس لا بدّ من إعمال الفكر بالدراسة المعمّقة والتحليل المقارن للوقوف على فهم منطقي وإدراك سليم للحجيات والحقائق على أرض الواقع... فمن خلال ذلك نحضرنا تساؤل واستفسار، الا وهو: ما هو الهدف الأساسي لخلق هذه «الفوضى الخلاقة»؟ وما هذا السلاح الفتاك للوصول الى الهدف المنشود؟

الهدف الاساسي هو تفتيت وتجزئة الوطن العربي كافة، والعمل على السيطرة المباشرة على كافة أقطار هذا الوطن، وذلك خدمة لأمن «إسرائيل» في المنطقة، وأما السلاح الفتاك فهو الإعلام الذي لعب الدور الأكبر في الثورات المزعومة أو ما يُسمّى بـ«الربيع العربي»، فنشأت الفضائيات العديدة والموظفة للتأثير عليها وكثات منها الفضائيات الخليجية، والفضائيات الأجنبية، والأجنبية الناطقة بالعربية، الفاعل الحقيقي لهذه الثورات أو بمعنى أدق لهذه «الفوضى الخلاقة» التي كانت مجهزة للسيطرة على الوطن العربي كافة، وذلك بأباد صهيونية تحركها كما تشاء وكيفما تشاء خدمة لمصلحتها وأمنها في المنطقة.

ولم يكن هذا سرا مخفيا على أحد، فعزّاب هذا الدمار وهذه الفوضى الخلاقة، ومحرك هذه الثورات المزعومة والذي لا يخفى على احد هو برنار هنري ليفي الذي أوضح في قوله عن الإعلام ومدى تأثيره في ما يود الغرب الوصول إليه من تفتيت للشعوب العربية وتدميرها.

(إن اختراق المؤسسة الإعلامية العربية ضرورة لضمان التطبيق مع «اسرائيل»، وتوفّق دور الإعلام من سلوة وهيمنة وقدرة تأثير على صناعة وصياغة الرأي العام لصالح موقف أو برنامج أو جهة ما، فعلى الصعيد